مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/1/20

الحكم الذاتي الكردي بين الشرعية الدستورية والأمر الواقع

دراسة مقارنة بين إقليم كردستان العراق والإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا

زياد عبد الرحمن علي

● **ورقة تحليلات**

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

الحكم الذاتي الكردي بين الشرعية الدستورية والأمر الواقع
دراسة مقارنة بين إقليم كردستان العراق والإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تحليلات

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية، شؤون إقليمية ودولية

زياد عبد الرحمن علي / تدريسي في كلية العلوم السياسية – جامعة الموصل

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

---

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المقدمة

أفرزت التحولات الجيوسياسية العميقة التي شهدها المشرق العربي منذ عام 2011 واقعاً سياسياً جديداً، أعاد طرح مسألة الحكم الذاتي بوصفها أحد الخيارات المطروحة لإدارة التنوع القومي والإثني داخل الدول متعددة المكونات. وفي هذا السياق، برزت التجربة الكردية في كلٍّ من العراق وسوريا بوصفها نموذجين متقاربين من حيث الانتماء القومي والبيئة الإقليمية، لكنهما متمايزان بصورة واضحة من حيث المسار والنتائج.

ففي حين نجح إقليم كردستان العراق في ترسيخ كيان سياسي يتمتع بشرعية دستورية ضمن إطار دولة اتحادية معترف بها دولياً، بقيت تجربة الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا محصورة في نطاق إدارة فعلية قائمة على السيطرة الميدانية. ولم تتمكن هذه التجربة، حتى الآن، من التحول إلى كيان يحظى باعتراف دستوري أو دولي، على الرغم من دورها العسكري والأمني البارز في مواجهة تنظيم داعش، وإدارتها لمساحات جغرافية وسكانية واسعة.

ويثير هذا التباين الجوهري بين التجربتين جملة من التساؤلات العلمية المركزية، تتعلق بطبيعة الشرعية السياسية، وحدود القوة العسكرية في إنتاج الكيانات السياسية، فضلاً عن دور السياقين الإقليمي والدولي في تحديد مصير مشاريع الحكم الذاتي. وتكتسب هذه الإشكالية أهمية إضافية في ضوء التطورات الأمنية والسياسية الأخيرة، ولا سيما المواجهات المتكررة بين

القوى الكردية من جهة، والسلطات المركزية أو القوى الإقليمية من جهة أخرى، بما يعكس هشاشة بعض هذه التجارب وعمق الإشكال البنيوي الذي تعانيه.

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن نجاح أو إخفاق تجارب الحكم الذاتي لا يرتبط فقط بقدرة الفاعلين المحليين على فرض السيطرة أو إدارة الشأن العام بل يتحدد أساساً بمدى اندماج هذه التجارب في الأطر الدستورية للدولة الأم وقابليتها للتكيّف مع بنية النظام الدولي ومتطلباته القانونية والسيادية ومن هنا تسعى الدراسة إلى تقديم مقارنة تحليلية بين النموذجين الكرديين في العراق وسوريا بهدف تفسير أسباب التباين في المسار والمآلات واستشراف آفاق كل تجربة في ظل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للحكم الذاتي والشرعية السياسية

يُعدّ مفهوم الحكم الذاتي من المفاهيم الإشكالية في حقلَي العلوم السياسية والقانون الدستوري، نظراً لتعدّد تعريفاته وتنوّع تطبيقاته باختلاف السياقات السياسية والتاريخية للدول. ويشير الحكم الذاتي، في جوهره، إلى منح وحدة جغرافية محددة أو جماعة قومية أو إثنية صلاحيات واسعة في إدارة شؤونها الداخلية ضمن إطار دولة قائمة، مع احتفاظ السلطة المركزية بالسيادة الخارجية والاختصاصات السيادية العليا، مثل الدفاع والسياسة

الخارجيـة والعملـة.

ولا يُعـدّ الحكـم الذاتـي بالـضرورة خطـوة تمهيديـة نحـو الانفصـال، بـل يُطرح غالبـاً بوصفـه صيغـة توافقيـة لإدارة التعـدّد القومـي والإثـني، والحـدّ مـن النزاعـات الداخليـة، ولا سـيما فـي الـدول المتعـدّدة المكوّنـات. وقـد اتخـذ الحكـم الذاتـي أشـكالاً متعـددة، مـن بينهـا الحكـم الذاتـي الثقافـي، والإداري، والسـياسي، وصـولاً إلى النمـاذج الفيدراليـة الـتي تُعـدّ مـن أكـثر صيـغ الحكـم الذاتـي تطـوّراً، مـن حيـث التوزيـع الدسـتوري للصلاحيـات والاختصاصـات.

1. مفهوم الشرعية السياسية

ترتبـط دراسـة الحكـم الذاتي ارتباطـاً وثيقـاً بمفهوم الشرعية السياسـية الـتي تُعـدّ أحـد الأسـس الجوهريـة لقيـام واسـتمرار أي نظـام سـياسي وتُعـرَّف الشرعيـة في أبسـط صورهـا بأنهـا القبـول العـام أو الاعـتراف القانونـي بحـق سـلطة مـا في ممارسـة الحكـم وقـد ميّـزت الأدبيـات السياسـية بـين عـدة أنمـاط مـن الشرعيـة أبرزهـا:

أ- الشرعيـة القانونيـة – الدسـتورية: وهـي المسـتمدة مـن النصـوص الدسـتورية والقوانـين الرسـمية للدولـة كمـا في النظـم الديمقراطيـة الحديثة.

ب- الشرعيـة الواقعيـة أو شرعيـة الأمـر الواقـع: (الـتي تنشـأ مـن القـدرة عـلى فـرض السـيطرة وإدارة الشـأن العـام فعليـاً حـتى في غيـاب اعـتراف قانونـي).

ج- الشرعية الدولية: الناتجة عن الاعتراف الخارجي والتعامل الرسمي من قبل الدول والمنظمات الدولية.

وتكمن أهمية هذا التمييز في أن العديد من الكيانات السياسية لا سيما في مناطق النزاع قد تمتلك أحد هذه الأنماط دون غيره الأمر الذي ينعكس مباشرة على استقرارها وقدرتها على الاستمرار.

2. الحكم الذاتي بين الشرعية القانونية وشرعية الأمر الواقع

تُظهر التجارب المقارنة أن الحكم الذاتي قد ينشأ بطريقتين رئيسيتين:

الأولى: عبر مسار دستوري تفاوضي بين السلطة المركزية والقوى المحلية، ينتج عنه إدماج الحكم الذاتي ضمن البنية القانونية للدولة، كما في حالات الفيدراليات المعترف بها.

أما الثانية: فتتمثل في نشوء الحكم الذاتي في سياق فراغ سيادي أو نزاع مسلح، حيث تفرض قوى محلية سيطرتها على إقليم معين وتبدأ بإدارته دون تفويض دستوري واضح.

ويؤدي هذا الاختلاف في مسار النشأة إلى تفاوت كبير في مستوى الاستقرار السياسي والاعتراف، إذ إن الحكم الذاتي القائم على الشرعية الدستورية يتمتع عادة بقدرة أعلى على التفاوض والحصول على الموارد وبناء علاقات خارجية، في حين يبقى الحكم الذاتي القائم على الأمر الواقع أكثر هشاشة ومعرّضاً للتقلبات العسكرية والسياسية.

3. النظام الدولي وحدود الاعتراف

لا يمكن فهم إشكالية الحكم الذاتي بمعزل عن بنية النظام الدولي القائمة على سيادة الدولة، فالقانون الدولي، رغم اعترافه بحقوق الأقليات وحق الشعوب في تقرير المصير، لا يزال يمنح الأولوية لوحدة الدول القائمة وسلامة أراضيها. ونتيجة لذلك، فإن معظم تجارب الحكم الذاتي غير المنبثقة عن اتفاق دستوري داخلي تواجه صعوبات كبيرة في نيل الاعتراف الدولي، حتى وإن نجحت في إدارة شؤونها الداخلية بكفاءة نسبية. ومن هنا، يصبح الاعتراف الدولي عاملاً مكمّلاً للشرعية الداخلية وليس بديلاً عنها، كما أن غيابه لا يمنع وجود الكيان فعلياً، لكنه يحدّ من قدرته على التحول إلى نموذج مستدام ومعترف به.

4. الإطار النظري المقارن للدراسة

انطلاقاً مما سبق تعتمد هذه الدراسة على مقاربة تحليلية – مقارنة تنظر إلى الحكم الذاتي بوصفه نتاجاً لتفاعل ثلاثة مستويات رئيسة:

أ- المستوى الدستوري/ القانوني داخل الدولة الأم.

ب- المستوى الواقعي المرتبط بالقدرة على فرض الإدارة والسيطرة.

ج- المستوى الإقليمي والدولي المتعلق بالاعتراف والدعم الخارجي.

ويُعدّ هذا الإطار مناسباً لتحليل التجربتين الكرديتين في العراق وسوريا لما يسمح به من تفسير التباين بين نموذج حُسم دستورياً ونموذج آخر ما زال عالقاً بين الفعل السياسي والفراغ القانوني.

المحور الثاني: إقليم كردستان العراق.. النشأة والإطار الدستوري وبناء المؤسسات

1. نشأة إقليم كردستان العراق

تعود جذور الحكم الذاتي الكردي في العراق إلى عقود طويلة من الصراعات السياسية والعرقية بين الدولة العراقية والكرد والتي بلغت ذروتها خلال الثمانينيات والتسعينيات مع سلسلة من الانتفاضات المسلحة والنزاعات مع النظام المركزي وقد أتاح الانهيار الجزئي للسلطة المركزية بعد حرب الخليج الأولى 1991 والفرضيات الدولية مثل منطقة الحظر الجوي الشمالية فرصةً للكرد لإنشاء إدارة ذاتية فعلية ضمن مناطقهم التاريخية في شمال العراق.

ومع الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 والتي انتهت بتغير النظام البعثي (نظام صدام حسين) تحولت هذه الإدارة الذاتية من واقع سياسي إلى كيان مؤسساتي معترف به رسمياً ضمن الدستور العراقي الجديد لعام 2005 والذي منح الإقليم صيغة قانونية واضحة تعزز سلطاته التشريعية والتنفيذية والقضائية وتحدد العلاقة مع بغداد في مجالات الحكم المشترك وتقاسم الموارد.

2. الإطار الدستوري والاعتراف القانوني

يمثل دستور العراق لعام 2005 حجر الزاوية في وضع إقليم كردستان، إذ نص على:

- الاعتراف بالإقليم كإقليم اتحادي له برلمان وحكومة خاصة.
- منح الإقليم الحق في إدارة الموارد الطبيعية ضمن الحدود التي يحددها القانون، مع ضرورة التنسيق مع الحكومة المركزية.
- ضمان مشاركة الإقليم في المؤسسات الاتحادية بما فيها القوات المسلحة والمالية وفق آليات دستورية محددة.

ويمنح هذا الإطار الدستوري الإقليم قدرة تفاوضية، ويشكل مظلة قانونية للاستثمار الداخلي والخارجي، كما يتيح له بناء علاقات خارجية محدودة عادةً عبر التنسيق مع الحكومة المركزية، ما يعزز الاستقرار السياسي والاقتصادي.

3. بناء المؤسسات الحكومية

اعتمد الإقليم على مبدأ المؤسسات المتكاملة، فقام بإنشاء:

أ- السلطة التشريعية :برلمان إقليمي منتخب يمثل جميع المحافظات، ويشرع القوانين المحلية.

ب- السلطة التنفيذية :حكومة على مستوى الإقليم تضم وزارات متنوعة تغطي التعليم، الصحة، المالية، الداخلية، وغيرها.

ج- السلطة القضائية :نظام قضائي مستقل نسبياً، يضمن تطبيق القوانين المحلية والإشراف على النزاعات بين الإقليم والحكومة المركزية.

د- القوات الأمنية :البيشمركة التي أصبحت جزءاً من المنظومة الأمنية العراقية مع آليات تنسيق مع التحالف الدولي ضد داعش، وأجهزة أمن داخلي مثل الآسايش.

وتُظهر هذه المؤسسات قدرة الإقليم على الحكم الذاتي بشكل مستدام وإدارة شؤون السكان والخدمات العامة بشكل منظم، مع الاحتفاظ بمرونة للتفاوض مع بغداد في الملفات الحساسة مثل النفط، الموارد المالية، والحدود الإقليمية.

4. العلاقة بين الإطار الدستوري والممارسة الواقعية

على الرغم من الشرعية الدستورية يواجه الإقليم تحديات مستمرة أبرزها:

- التباينات الحزبية الداخلية بين القوى الكردية الرئيسة (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) وتأثيرها على الاستقرار السياسي.
- التوترات مع الحكومة المركزية في بغداد حول توزيع الإيرادات النفطية وتنظيم القوات العسكرية.
- الضغوط الإقليمية من الدول المجاورة تركيا وإيران والتي

تؤثر على سياسة الإقليم الخارجية وعلى ملفات الطاقة والاستثمار.

لكن قدرة الإقليم على الاستفادة من الشرعية القانونية والتفاوض السياسي الذكي جعلت تجربته أكثر ثباتاً واستدامة مقارنة بنماذج الحكم الذاتي القائمة على الأمر الواقع في سياقات مشابهة.

المحور الثالث: الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا.. ظروف التشكّل والبنية المؤسسية وإشكالية الاعتراف

1. ظروف التشكّل

نشأت الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، المعروفة أيضاً باسم روج آفا، في سياق الحرب الأهلية السورية منذ عام 2012، عندما فرض الفراغ الأمني والسياسي في مناطق الشمال السوري على الفاعلين المحليين – خاصة الكرد – إدارة شؤون مناطقهم بأنفسهم. وقد تميزت هذه الفترة بغياب الدولة المركزية عن مناطق واسعة في الجزيرة السورية وكوباني وعفرين، مما أتاح للكرد إنشاء نموذج إداري قائم على المجالس المحلية واللامركزية لتوفير الأمن والخدمات الأساسية.

وقد شكلت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) العمود الفقري العسكري لهذه الإدارة، حيث تمثل قوة منضبطة بقيادة كردية استطاعت الدفاع عن المناطق الكردية ضد تنظيم داعش وتوسيع نطاق السيطرة الإدارية على الأراضي المجاورة، بما فيها مناطق

مختلطة الأعراق، ما أدى إلى ظهور واقع سياسي جديد قائم على السيطرة الفعلية وليس على شرعية دستورية.

2. البنية المؤسسية

تقوم الإدارة الذاتية على نموذج لامركزي متعدد المستويات، يتضمن:

أ- المجالس المحلية والكانتونات: تمثل الوحدات الإدارية الأساسية وتضم ممثلين عن المكونات السكانية المختلفة (كرد، عرب، سريان/آشوريون) مع تطبيق مبادئ الديمقراطية التشاركية والمشاركة المجتمعية.

ب- المؤسسات التنفيذية: تشمل لجاناً تنفيذية متخصصة في الاقتصاد، الزراعة، الصحة، والتعليم، لكنها غالباً محدودة الموارد وتعتمد على التمويل المحلي والمساعدات الإنسانية.

ج- القضاء والعدالة: أنشأت الإدارة لجاناً قضائية ولجان تسوية نزاعات وفق ما يسمى النظام القانوني الذاتي مع محاولة تضمين المكونات الدينية والعرقية لكنها تواجه تحديات الاعتراف القانوني خارج مناطق السيطرة.

د- القوة الأمنية قسد: تشكل العمود الفقري للأمن الداخلي والخارجي مع مرونة في التعاون المؤقت مع النظام السوري والتحالف الدولي لكنها غير مندمجة في أي هياكل وطنية معترف بها رسمياً.

3. إشكالية الاعتراف والشرعية

على عكس إقليم كردستان العراق لم تحظَ الإدارة الذاتية باعتراف دستوري داخل الدولة السورية، ولا باعتراف سياسي أو قانوني دولي رسمي ويعزى ذلك إلى عدة عوامل رئيسة:

أ- غياب النص الدستوري: لا يحتوي الدستور السوري الحالي على أي بند يسمح بصيغة حكم ذاتي موسع، ولا يقر العلاقة بين الإدارة الذاتية والدولة المركزية.

ب- الطابع العسكري والسياسي القسري: تشكل الإدارة أساساً في إطار السيطرة الميدانية على الأرض، مما يجعل شرعيتها قائمة على الأمر الواقع وليس على قاعدة قانونية أو دستورية.

ج- الاعتبارات الإقليمية والدولية: يرفض معظم الفاعلين الدوليين منح الاعتراف الرسمي للإدارة الذاتية خوفاً من تأثير ذلك على وحدة الدولة السورية والتداعيات الإقليمية على الحدود مع تركيا والعراق.

وبالتالي تبقى الإدارة الذاتية نموذجاً قائماً على السيطرة والفعالية الإدارية المحلية مع محدودية قدرتها على الانخراط في النظام الدولي أو توقيع اتفاقيات رسمية أو إدارة موارد استراتيجية بشكل مستقل عن الدولة المركزية.

4. التحديات البنيوية

تواجه الإدارة الذاتية مجموعة من التحديات البنيوية التي تحدد إمكانياتها على المدى الطويل:

أ- اقتصاد محدود الموارد: تعتمد على الزراعة والموارد المحلية والنفط الجزئي مع قيود على التصدير والمبادلات بسبب الوضع السياسي غير المعترف به دولياً.

ب- ضغوط أمنية مستمرة: تهديدات تركيا المستمرة ضد مناطق الإدارة الذاتية، فضلاً عن خطر تنظيم داعش أو الفصائل المتطرفة.

ج- التوازن بين المكونات السكانية: تضم الإدارة سكاناً عرباً وسريان/آشوريين وأقليات أخرى، مما يتطلب إدارة دقيقة للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

د- اعتماد كبير على الدعم الخارجي المؤقت: عبر التحالف الدولي أو المنظمات الإنسانية مع غياب إطار دائم للتمويل أو الاستثمار الخارجي.

تُظهر الإدارة الذاتية نموذجاً فريداً للحكم الذاتي قائماً على الفعالية الميدانية والتنظيم المحلي لكنه يفتقر إلى الشرعية الدستورية والاعتراف الدولي مقارنة بإقليم كردستان العراق وبالرغم من ذلك استطاعت الإدارة تأسيس مؤسسات سياسية وإدارية وعسكرية تمكنها من إدارة مناطق واسعة مع تحقيق مستوى من الاستقرار المحلي والفاعلية في مواجهة التحديات

الأمنية ما يجعلها تجربة هامة لدراسة العلاقة بين القوة والسيطرة والشرعية.

المحور الرابع: الشرعية بين النص الدستوري والأمر الواقع.. مقارنة في السياقين السياسي والقانوني

1. طبيعة الشرعية في إقليم كردستان العراق

يتمتع إقليم كردستان العراق بأعلى مستويات الشرعية الممكنة داخل الدولة إذ يندرج ضمن النصوص الدستورية العراقية لعام 2005 باعتباره إقليماً اتحادياً مما يمنحه:

أ- اعترافاً داخلياً رسمياً لكل المؤسسات الحكومية والسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

ب- إطاراً قانونياً لتقاسم الموارد خاصة الإيرادات النفطية والضرائب، مع الحكومة المركزية.

ج- مرونة تفاوضية ضمن المنظومة الاتحادية بما يسمح بالتعاقد مع شركات دولية، أو توقيع اتفاقيات جزئية ضمن حدود الدستور.

د- تكامل أمني من خلال دمج البيشمركة جزئياً ضمن المنظومة الأمنية العراقية مع الحفاظ على استقلالية بعض الألوية ما يعكس توازناً بين السيطرة الذاتية والشرعية الدستورية.

وبذلك تعد الشرعية في كردستان العراق شرعية قانونية ودستورية مدمجة مع واقع القوة المحلية، ما يزيد قدرة الإقليم على

الصمـود أمـام التحديـات الداخليـة والإقليميـة، ويمنحـه وضعـاً شـبه دائـم فـي السياسـة العراقيـة.

2. طبيعة الشرعية في الإدارة الذاتية – شمال وشرق سوريا

عـلى النقيـض تعتمـد الإدارة الذاتيـة فـي سـوريا عـلى شرعيـة الأمـر الواقـع إذ تنشـأ مـن القـدرة عـلى السـيطرة الميدانيـة وإدارة المناطـق تحـت ظـروف الـنزاع المسـلح:

- غيـاب الاعـتراف الدسـتوري الداخـلي حيـث لا يقـر الدسـتور السـوري أي حكـم ذاتـي موسـع لهـذه المناطـق مـا يجعـل الشرعيـة المحليـة قائمـة عـلى فعاليـة الإدارة والسـيطرة الفعليـة.

- اعـتراف وظيفـي دولي محـدود بعـض الـدول الغربيـة والتنسـيق مع التحالـف الـدولي لدحـر داعـش يضفـي صبغـة عمليـة عـلى الشرعيـة لكنهـا غـير رسـمية أو مسـتدامة.

- اعتمـاد عـلى الدعـم العسـكري والسـياسي قـوة قسـد تمثـل العمـود الفقـري للأمـن لكنهـا ليسـت جـزءاً مـن أي مؤسسـات دولـة وطنيـة معـترف بهـا.

وبالتالي، فإن الشرعية في الإدارة الذاتية واقعية ومؤقتة، وهي عرضة للتقلبات بسبب الضغوط الإقليمية من تركيا والنظام السوري، والحاجة المستمرة للتحالفات الدولية غير الرسمية.

تُظهر هذه المقارنة أن الشرعية القانونية والدستورية توفر إطاراً أكثر

استقراراً واستدامة للحكم الذاتي، كما هو الحال في إقليم كردستان العراق، إذ تمنح حماية سياسية، إمكانات استثمارية، وتكامل أمني مع الدولة.

في المقابل، فإن الشرعية الواقعية أو القائمة على الأمر الواقع، كما في الإدارة الذاتية، تتيح مستوى من التحكم المحلي وإدارة الشأن العام، لكنها تظل معرضة للتقلبات السياسية والعسكرية، وتعتمد على التحالفات المؤقتة والدعم الخارجي، ما يجعل استمرار هذا الحكم الذاتي غير مضمون على المدى الطويل دون اعتراف رسمي أو صياغة دستورية جديدة.

المحور الخامس: العوامل الإقليمية والدولية وأثرها في استدامة أو هشاشة الحكم الذاتي الكردي

1. التأثير الإقليمي على الحكم الذاتي الكردي

تلعب البيئة الإقليمية المحيطة دوراً جوهرياً في تحديد استقرار وحماية الحكم الذاتي الكردي سواء في العراق أو سوريا:

أ: إقليم كردستان العراق

1: يعتمد في جزء كبير من استقراره على العلاقة مع الدول المجاورة خصوصاً تركيا وإيران.

2: تركيا تُعد شريكاً اقتصادياً رئيسياً عبر خط أنابيب النفط جيهان وتستثمر علاقاتها مع بغداد لتقييد خطوات أربيل الاستقلالية مما يفرض على الإقليم التوازن بين مصالحه الداخلية والعلاقات الإقليمية.

ب: الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا:

1: تتعرض لضغوط شديدة من تركيا التي تعتبر أي حكم كردي مستقل على حدودها تهديداً أمنياً مباشراً.

2: العلاقة مع النظام السوري متقلبة حيث تقتصر على تنسيق وظيفي محدود وغالباً يتغير مع تقلبات الحرب والسياسة الإقليمية.

3: التوازن بين الأطراف الإقليمية يفرض على الإدارة الذاتية خيارات محدودة الحفاظ على السيطرة المحلية دون تصعيد عسكري أو الدخول في اتفاقات غير مكتملة مع دمشق ما يضع مستقبلها تحت تهديد مستمر.

2. التأثير الدولي على استدامة الحكم الذاتي

الشرعية الدولية والاعتراف الخارجي يُعدان عاملاً محدداً لاستدامة الحكم الذاتي:

أولاً: إقليم كردستان العراق:

أ- الاستفادة من الاعتراف القانوني الداخلي يسمح له بالدخول في علاقات اقتصادية ودبلوماسية محدودة مع الحكومات

الأجنبيـة.

ب- التمثيـل الدبلومـاسي فـي بعـض العواصـم الغربيـة يعـزز موقفـه التفـاوضي ويزيـد قدرتـه عـلى جـذب الاسـتثمارات لكنـه لا يمنحـه اسـتقلالاً كامـلاً عـن بغـداد، مـا يضـع اسـتقراره ضمـن منظومـة الدولـة العراقيـة.

ثانياً: الإدارة الذاتية في سوريا

أ- رغـم التنسـيق مـع التحالـف الـدولي لمكافحـة داعـش، فإنهـا تفتقر إلى اعـتراف سـياسي أو قانونـي دولي رسـمي مـا يحـد مـن قدرتهـا عـلى توقيـع اتفاقيـات اقتصاديـة أو سياسـية مسـتقلة.

ب- الاعتمـاد عـلى المسـاعدات الإنسـانية والتحالفـات المؤقتـة يجعـل الإدارة الذاتيـة هشـة أمـام التغـيرات فـي السياسـة الدوليـة أو الإقليميـة ويجعـل اسـتدامتها مرتبطـة بقدرتهـا عـلى المنـاورة بـين القـوى الدوليـة والإقليميـة

3. أثر العوامل الاقتصادية والموارد

❖إقليـم كردسـتان العـراق: يتمتـع بمـوارد طبيعيـة مهمـة خاصـة النفـط مـا يعـزز قدرتـه عـلى التمويـل الذاتـي والخدمـات العامـة ومـع ذلـك فـإن النزاعـات مـع بغـداد أو عقـود الطاقـة الدوليـة يمكـن أن تُحـدث صدمـات اقتصاديـة مبـاشرة عـلى شرعيتـه العمليـة واسـتقراره الداخـلي.

❖الإدارة الذاتيـة فـي شـمال وشرق سـوريا: تعتمـد عـلى المـوارد المحليـة المحـدودة والزراعـة والنفـط الجزئـي مـع قيـود نقـل وتصديـر بسـبب عـدم الاعـتراف الـدولي هـذه الهشاشـة الاقتصاديـة تجعـل الإدارة الذاتيـة أكـثر تعرضـاً للتقلبـات وتهديـدات الاسـتدامة.

4. التفاعل بين العوامل المحلية والإقليمية والدولية

يمكـن القـول إن اسـتدامة الحكـم الذاتـي الكـردي تتوقـف عـلى تـوازن متشـابك بـين الشرعيـة الداخليـة، القـوة الميدانيـة، والاعـتراف الإقليمـي والـدولي: في كردسـتان العـراق، يوفـر الاعـتراف الدسـتوري الداخـلي قاعـدة صلبـة تجعـل الإقليـم أكـثر قـدرة عـلى التعامـل مـع التحديـات الإقليميـة والدوليـة. فـي المقابـل، تعتمـد الإدارة الذاتيـة فـي شـمال وشرق سـوريا عـلى القـوة العسـكرية المحليـة كضامـن وحيـد للوجـود الفعـلي، بينمـا يغيـب الاعـتراف القانونـي، ممـا يجعـل أي تهديـد إقليمـي أو تغيّـر فـي التحالفـات الدوليـة مهـدداً بشـكل مبـاشر لاسـتمراريتها.

تلخـص النقـاط أعـلاه أن العوامـل الإقليميـة والدوليـة لا تعمـل فقـط كمحفـزات للحكـم الذاتـي الكـردي، بـل تشـكل أيضـاً محـددات رئيسـة لاسـتدامته أو هشاشـته. التجربـة العراقيـة، بفضـل إطارهـا الدسـتوري ووجـود قاعـدة شرعيـة قانونيـة قويـة، تبـدو أقـل عرضـة للتقلبـات والضغـوط الإقليميـة والدوليـة، ممـا يمنحهـا مسـتوى نسـبياً مـن الاسـتقرار السـياسي والأمـني والاقتصـادي.

في المقابل، تعتمد التجربة السورية على الأمر الواقع وقدرتها العسكرية، ما يجعل الحكم الذاتي في شمال وشرق سوريا أكثر عرضة للتقلبات السياسية والاقتصادية والأمنية، ويزيد من هشاشته أمام الضغوط الإقليمية والدولية. يشير هذا التحليل إلى أن أي دراسة مقارنة للحكم الذاتي الكردي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التفاعل المعقد بين الشرعية الداخلية، السيطرة العسكرية، والبيئة الإقليمية والدولية باعتبارها عوامل حاسمة في تحديد استدامة أي نموذج للحكم الذاتي.

المحور السادس: مستقبل روج آفا بين الأمر الواقع وحدود الممكن في سوريا

تشير التطورات الأخيرة في مناطق السيطرة الكردية إلى أن إمكانية حصول الكُرد في سوريا على حقوقهم لا تزال قائمة لكنها أصبحت أكثر ضيقاً وتعقيداً ومشروطة بواقعية سياسية عالية فقد أظهرت المواجهات بين قوات سوريا الديمقراطية وقوات النظام والفصائل المدعومة إقليمياً هشاشة الاعتماد على القوة العسكرية أو الدعم الخارجي وحده وفي الوقت نفسه أكدت أن قسد ما زالت قوة ميدانية لا يمكن تجاوزها في أي تسوية سورية مقبلة وفي هذا الإطار لم يعد الحديث عن كيان ذاتي مستقل أو اعتراف دولي بروج آفا واقعياً بل أصبح التركيز على حقوق قومية أساسية ضمن الدولة السورية تشمل الاعتراف بالكُرد كمكوّن وطني وضمان الحقوق الثقافية واللغوية وتطبيق لامركزية إدارية حقيقية مع مشاركة سياسية فعلية ويظل تحقيق

هـذه الأهـداف مرهونـاً بعـدة عوامـل داخليـة وخارجيـة أبرزهـا توحيـد الموقـف الكـردي وخفـض سـقف المطالـب بمـا يتـلاءم مـع موازيـن القـوى والانخـراط فـي تسـوية سياسـية مـع دمشـق برعايـة دوليـة غـير مبـاشرة تحافـظ عـلى الوجـود الكـردي وتمنـع إقصـاءه، حـتى وإن لـم تُلـبَّ كامـل الطموحـات القوميـة السـابقة.

مـن الناحيـة الجغرافيـة لا تمتلـك مناطـق الوجـود الكـردي في سـوريا مقومـات إقليـم متصـل وقابـل للحيـاة السياسـية المسـتقرة إذ يتـوزع الكُـرد عـلى ثـلاث كتـل رئيسـية غـير متصلـة اتصـالاً جغرافيـاً كامـلاً (الجزيـرة، كوبانـي، وعفريـن سـابقاً) تفصـل بينهـا مناطـق ذات أغلبيـة عربيـة أو مختلطـة هـذا التشـتت الجغرافي يجعـل رسـم حـدود إقليـم كـردي متماسـك أمـراً شـديد التعقيـد، كمـا أن التركيبـة الديموغرافيـة ليسـت كرديـة خالصـة بـل متعـددة القوميـات والعشـائر ممـا يثـير إشـكاليات شرعيـة وتمثيـل سـياسي. إضافـة إلى ذلـك فـإن هـذه المناطـق محاطـة بحـدود شـديدة الحساسـية مـع تركيـا والعـراق مـا يزيـد مـن الرفـض الإقليمـي لأي كيـان كـردي مسـتقل أو شـبه مسـتقل وعليـه فـإن الجغرافيـا السـورية للكُـرد بخـلاف الحالـة العراقيـة لا تسـاعد عـلى تأسـيس إقليـم قومـي واضـح المعالـم بـل تدفـع باتجـاه صيـغ حكـم محـلي لامركـزي مـرن داخـل الدولـة السـورية بـدل مـشروع إقليمـي منفصـل.

في الظـرف السـوري الراهن، لا تتوافـر الـشروط السياسـية أو القانونية أو الإقليميـة الـتي تسـمح للكُـرد بالمطالبـة بإقليـم خـاص معـترف بـه

على غرار إقليم كردستان العراق. فالدولة السورية ترفض أي صيغة فدرالية قومية، وتعارض تركيا صراحة أي كيان كردي مستقل أو شبه مستقل على حدودها، بينما يقتصر الدعم الدولي للكُرد على أبعاد أمنية مؤقتة لا ترقى إلى تبني مشروع سياسي طويل الأمد.

إضافة إلى ذلك، يُضعف الانقسام الداخلي الكردي وغياب إجماع وطني سوري حول الفدرالية شرعية أي مطلب لإقليم مستقل، مما يجعله عرضة للعزل والتصفية. وعليه، فإن رفع سقف المطالب باتجاه إقليم خاص في هذه المرحلة قد يؤدي إلى نتائج عكسية تتمثل في خسارة ما تبقى من هامش سياسي.

في المقابل، يبدو الخيار الأكثر واقعية هو السعي إلى انتزاع حقوق قومية وإدارية موسعة ضمن إطار لامركزي عام يُدرج في أي تسوية سورية مستقبلية، دون الاصطدام المباشر بموازين القوى الإقليمية والدولية، بما يضمن استمرار الوجود الكردي وحماية المكاسب المحلية التي تحققت.

بالنسبة للكُرد في سوريا وقوات سوريا الديمقراطية، تقتضي المرحلة إعادة تعريف الأهداف والانتقال من السعي إلى مشاريع كبرى يصعب تحقيقها، مثل إقامة إقليم مستقل، إلى التركيز على انتزاع حقوق قومية وإدارية واضحة ومضمونة ضمن الدولة السورية. يشمل ذلك الاعتراف بالهوية الكردية، وضمان الحقوق الثقافية واللغوية، وإرساء صيغ لامركزية حقيقية تتيح إدارة محلية فاعلة.

ويظل توحيد الصف الكردي شرطاً أساسياً لأي مكسب سياسي مستدام، إذ إن الانقسام الداخلي يضعف الموقف التفاوضي ويمنح الأطراف الأخرى فرصة لتهميش القضية. في الوقت نفسه، من الضروري الانفتاح الجاد على بقية المكونات المحلية وبناء مشروع مشترك لا يُقدَّم بوصفه قضية كردية خالصة، بل كجزء من حل وطني سوري أوسع.

أما قوات سوريا الديمقراطية، فعليها التعامل مع قوتها العسكرية بوصفها أداة حماية وورقة تفاوضية، لا بديلاً عن السياسة، مع تجنب الارتهان الكامل للدعم الخارجي المتقلب. كما يجب عليها تحسين شرعيتها الداخلية عبر توسيع المشاركة السياسية وبناء مؤسسات مدنية أكثر تمثيلاً. بهذا المعنى، ما لا يمكن فرضه بالقوة في الظرف الراهن يمكن تثبيته بالتفاوض والواقعية السياسية، ويظل الحفاظ على الوجود والحقوق مرتبطاً بتنازلات ذكية اليوم لتفادي خسائر أكبر مستقبلاً.

الخاتمة

تُظهر الدراسة المقارنة بين إقليم كردستان العراق والإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا أن مفهوم الحكم الذاتي الكردي يتحدد عبر تفاعل معقد بين الشرعية القانونية، القوة العسكرية، والاعتراف الإقليمي والدولي.

في حالة إقليم كردستان العراق، شكّل الدستور العراقي لعام 2005 الأساس لشرعية دستورية قوية، مما أتاح للإقليم بناء مؤسسات سياسية وإدارية مستقرة، وإدارة الموارد الاقتصادية بشكل فعال، والحفاظ على علاقات تفاوضية مع بغداد والدول المجاورة. وقد أتاح هذا الاعتراف القانوني أيضاً استدامة الحكم الذاتي رغم الضغوط الإقليمية والتحديات الحزبية الداخلية.

أما الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، فقد شكّلت نموذجاً قائماً على الأمر الواقع نتيجة الفراغ الأمني والسياسي أثناء الحرب السورية. وقد تمكنت من إقامة مؤسسات محلية وإدارة شؤون السكان، لكن محدودية الموارد وغياب الاعتراف الدستوري والتهديدات الإقليمية المستمرة جعلت استدامة هذا النموذج أكثر هشاشة، وتعتمد على قدرة الفواعل المحلية على الموازنة بين الضغوط الداخلية والخارجية.

ويظهر لنا أن الشرعية الدستورية تمنح الحكم الذاتي أفقاً مستداماً، بينما تعتمد تجربة الحكم الذاتي القائمة على الواقع فقط على السيطرة العسكرية والتنظيم المحلي، مما يجعلها

معرضة لتقلبات سياسية وأمنية مستمرة. كما يتضح أن العوامل الإقليمية والدولية تلعب دوراً حاسماً في تحديد مدى ثبات أو هشاشة أي تجربة حكم ذاتي.

تشير الدراسة إلى أن استدامة أي تجربة حكم ذاتي لا تعتمد فقط على السيطرة العسكرية أو الإدارية، بل على تكامل الشرعية القانونية والمؤسساتية والقدرة على التفاوض مع الفاعلين الإقليميين والدوليين. وبناءً عليه، يمثل إقليم كردستان العراق نموذج الحكم الذاتي المستدام ضمن إطار دستوري، بينما تظل تجربة الإدارة الذاتية في سوريا قائمة على الأمر الواقع، قابلة للتقلب ومهددة بالصدمات السياسية والأمنية.

التوصيات

1. **إرساء أطر قانونية ودستورية**: العمل على وضع تشريعات تضمن حقوق الحكم الذاتي وتوفر له استقراراً سياسياً طويل الأمد.
2. **تعزيز فعالية المؤسسات المحلية**: تحسين أداء الأجهزة الإدارية لضمان إدارة فعّالة للشؤون العامة، وزيادة قدرة الحكم الذاتي على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.
3. **استراتيجيات تفاوضية مستمرة**: تطوير آليات تفاوض دائمة مع القوى الإقليمية والدولية لضمان حماية الأمن والسيادة المحلية واستدامة الحكم الذاتي.

4. **تنمية اقتصاد مستقل ومتعدد المصادر** :تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية أو المساعدات الخارجية، وزيادة القدرة على الصمود أمام الضغوط السياسية والإقليمية.

5. **توحيد الصف الكردي وتعزيز التوافق الداخلي** :تعزيز التعاون بين المكونات العرقية والدينية لضمان استقرار اجتماعي، وتحقيق مشاركة سياسية واسعة.

6. **الاستفادة من تجربة إقليم كردستان العراق** :تبني الدروس المتعلقة بالشرعية الدستورية، وإدارة الموارد والمؤسسات، واتباع مبدأ التفاوض ضمن الدولة بدلاً من المطالبة بإقليم مستقل، بما يعزز استدامة الحكم الذاتي ويحد من المخاطر السياسية والأمنية.

المصادر:

1. الانقسام الكردي عائق أمام الحكم الذاتي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2013. متاح على: https://carnegieendowment.org/sada/53537
2. الحريات الثقافية للكرد وليس الحكم الذاتي هي الممكنة في سوريا، معهد واشنطن، 2018. متاح على: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alhryat-althqafyt-llkrd-wlys-alhkm-aldhaty-hy-almmknt-fy-swrya

3. مركز الجزيرة للدراسات، دور كردستان العراق في مسعى أكراد سوريا للحكم الذاتي. مركز الجزيرة للدراسات 2012 متاح على: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/10/201210177341617417O.html

4. **Middle East Centre, LSE.** Why Kurds in Syria Are Unlikely to Follow the Iraqi Kurdistan Path to Autonomy. London School of Economics, 2025. متاح على: https://blogs.lse.ac.uk/mec/2025/02/06/why-kurds-in-syria-are-unlikely-to-follow-the-iraqi-kurdistan-path-to-autonomy

5. مركز أهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية أكراد سوريا: بين الحكم الذاتي والمخاوف التركية القاهرة 2013 على: https://acpss.ahram.org.eg/News/5369.aspx

6. رياض الحسن وائل علوان مفاوضات قسد والحكومة السورية: واقع الإدارة الذاتية ومسار التسوية السياسية. جسر للدراسات السورية، 2025. متاح على: https://jusoor.co/ar/details

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org